



لبنان في مشرحة لحدود وسوريا

يعاني لبنان من مشاكل عديدة: دستورية، أمنية، طائفية، مؤسساتية، إقتصادية، إعلامية، وسياسية، حُكم الطائف لا يتمتع بثقة شعبية ولا بمصداقية دولية. فرئيس الجمهورية مُرتهن للحكم السوري أكثر مما هو مطلوب منه سورياً. لا يفكر ولا يتصرف إلا من خلال المصلحة السورية البحتة، التي لا يمكن في أي حال من الأحوال أن تكون في صالح لبنان.

أميل لحدود، زمن قيادته للجيش اللبناني، كان يرفع تقاريره السريّة إلى حافظ الأسد مباشرة في دمشق، ناقلاً إليه كل تحركات وأقوال قيادة وضباط جيشه، وعَمَل رقيباً لدى السوريين على جَمع الإتصالات التي كانت تجري بين الياس الهراوي ورفيق الحريري. بعَمَله هذا رَبَط مصلحة الجيش اللبناني وسياسة لبنان بالهيمنة السورية المطلقة وبناءً على خدماته أصبح رئيساً للجمهورية.

أول عمل قام به هو ذلك الخطاب "القسَم الشهير" الذي طالب من خلاله بإضعاف كل السياسيين في لبنان مُتهماً إياهم بالفساد والرشوة وبالعَمَل على إطالة الحرب. خنق الأحزاب التي تطالب بإسحاب المحتل السوري من لبنان. قام بتوزيع المناصب الحكومية على أفراد عائلته وإدخال البعض منهم في حقول النيابة والقضاء. كان بوَدّه أن يعمل من لبنان نظاماً دكتاتورياً عسكرياً مطابقاً للنظام السوري ولكل الأنظمة العربية الأخرى فأقام جهاز مخابرات مرتبط بمكتبه فقط ذلك لقمع كل الأصوات المعارضة ولخنق الحريات العامة وفرض حالة إستثنائية دائمة في لبنان تقوم على إعلان حالة الطوارئ متسلحاً بما يسمّى بالمقاومة وتحرير فلسطين وإستعادة الأراضي العربية المحتلة وعلى رأسها الجولان.

دستورياً:

يُحكم لبنان بعد إتفاق الطائف من ثلاثة رؤوس، رئيس الجمهورية، رئيس المجلس النيابي ورئيس مجلس الوزراء. إتفاق الطائف شلح رئيس الجمهورية كل صلاحياته وأعطاها لمجلس الوزراء مجتمعاً، وهكذا ضَعُفَ القرار اللبناني بخاصة إن لكل رئيس تطلعاته المختلفة عن رأي الآخرين. فأصبحت الدولة اللبنانية تدور في حلقة مفرغة تعطلت فيها الأحكام الدستورية وكل مؤسسات الدولة، وراح الصراع المذهبي يتحكم في كل شيء. هذا ما كانت سوريا تنوي عمله في لبنان، فجعلت الحكم فيه ألعوبة بيد الطوائف والمذاهب بعد أن قلبت المعادلة وراحت تقوّي البعض على البعض الآخر.

أمنياً:

الأمن في لبنان هَشٌّ من الناحية الدستورية التي عُرف بها سابقاً، من القضاء اللبناني ومجلس النواب والأحكام الإشتراعية التي كانت سائدة في الماضي. فحالات الطوارئ موجودة دائماً وما من أحد يستطيع التحرك إلا من خلال جهاز المخابرات التابع لأميل لحدود مباشرة والموجود تحت السقف السوري المرصوص. والأمن العادي مرتبط أيضاً بقرار مدير عام الأمن الذي بدوره يخضع لألة المخابرات السورية. والصورة الأمنية في لبنان تضع المحامي الياس المرّ وزير الداخلية في الواجهة من دون صلاحيات.

طائفيّاً:

يحرص أميل لحدود على تشليح أبناء طائفته المارونية كل المناصب المهمّة. إذ أعطى قيادة الحرس الجمهوري ومدير الأمن العام ورئيس مكتب قائد الجيش إلى الطوائف الأخرى. مع العلم إن كل الزعامات والقيادات الأخرى تحارب في سبيل حقوق أبنائها. ينطع أميل لحدود إلى الأمور من منظار إنه ابن مؤسسة عسكرية علمانية لا تمت إلى الطائفية بصلة، ومن هنا راح يوزع مناصب أبناء طائفته على باقي الطوائف، راسماً لنفسه صورة البطل الذي يفكر في مصلحة لبنان. إنما في الحقيقة كان يقدّم هذه التنازلات لنيل رضى المحتل السوري عسى أن تبقى الظروف كما هي ويمدّد له "كما حصل لاحقاً". أميل لحدود قهر أبناء طائفته بتوزيعهم على مناصب وزارية فارغة ووظائف تافهة لا قيمة لها، والأُنكى، قام بمحاربة ضباط الجيش اللبناني إذ طيّر لهم عشرين بالمئة من معاشاتهم خدمة لمبدأ التقشّف وحدّد نسب التعويضات مجمداً البعض منها وموجلاً البعض الآخر. عندما رفع الضباط الشكاوى قائلين: "لماذا هذا التقشّف يسري علينا فقط وليس على مؤسسات الدولة؟" أتاهم الرد من مخابرات الجيش، فقامت بتشكيل معظمهم إلى مراكز ومهام سيئة.

مؤسساتياً:

تعود المؤسسات في دولتنا إلى زمن العثمانيين، أي "التعتير" هو سبب الموقف، أكثرية الموظفين وصلت مراكزها من باب المحسوبيات وليس الكفاءة ومن شدّة الصراعات المذهبية بقيت كما هي متخلفة ولا تمت إلى روح العصر بصلة. فتوقعت في

أفكارها البدائية معتمدةً على البيروقراطية في كل أشكالها، ضاربةً بعرض الحائط كل التطورات الحديثة والتكنولوجيا العصرية التي قامت على تفعيل وتنظيم هذه المؤسسات وجعلها حقيقة في خدمة الشعب.

اقتصادياً:

يقوم الاقتصاد اللبناني على الحالة الفردية التي بدورها هي العقل المحرّك لهذا الاقتصاد: "كل أنواع الإستيراد - جلب الرساميل العربية والأجنبية - حركة البنوك وسريتها - الإستثمار في كل حقوله - إنتشار اللبنانيين في كل أصقاع الأرض - ثقافة التاجر اللبناني وعالميته - ترؤس اللبنانيين لقطاعات مهمة وعالمية في حقول التجارة والإقتصاد في العالم"، كل هذه الأمور تجعل من إقتصادنا ثروة مهمة. في هذه الأيام السوداء يعلو إقتصادنا اللبناني كأبة حزينة عنوانها: السرقة، الفساد، الرشوة والأهم "تغذية خزينة الإحتلال السوري".

لا خوف على الإقتصاد اللبناني لأن بنيته مبنية على كفاءة عالية وخبرة عالمية، والإقتصادي اللبناني في الواقع يعتبر من أفضل العقول التجارية في المنطقة لا بل يتخطاها إلى كل العالم.

إعلامياً:

قصة الإعلام في بلادنا قديمة العهد، تعود إلى بداية الخمسينات، إذ كان الإعلام اللبناني منبراً للحرية والمعلومات في واحة من الديكتاتوريات العربية التي كانت تُخرس كل الأصوات المعارضة للحفاظ على أمنها وتمتعها بحكم البلاد بالحديد والنار ورجال المخابرات. وحده الإعلام اللبناني وقف بالمرصاد وكان سيّد الساحة فسلاً الأضواء على ما يجري داخل الدول العربية المتخلفة من قمع للحرية العامة وسحق للعدالة وفضح للأنظمة العربية.

لا وجود للبنان من دون حرية إعلامية كاملة وغير منقوصة.

الإعلام الحر في لبنان هو الرئة التي نتنفس من خلالها ودفعنا ثمناً باهظاً ودماً غالباً من أجل إبقاء هذا الصرح الهام، واضح المعالم، عنيد الرأي، عالي الجبين. حاول كثيراً أميل لحود أن يحدّ من حرية هذا الإعلام وأن يكبله بقرارات بدائية مأخوذة عن المحتل السوري والعرب فأوعز للتدخل في وسائل الإعلام عن طريق قسم الإعلانات فدخل في حرب ضروس مع كل الإعلانيين اللبنانيين الذين بدورهم العقول الخلاقة لكل شركات الإعلان في منطقة الشرق الأوسط. فالإعلان اللبناني يتمتع بمستوى عالٍ من أفكار عالمية مقرونة بدراسات وافرة، وثقافة واسعة، ومنهجية علمية جديدة تعتمد أسلوب التسويق الدولي... ففشل أيضاً.

سياسياً:

تقوم السياسة في لبنان هذه الأيام السوداء على النظرة السورية البحتة للأوضاع العالمية. حكم الطائف أوقع لبنان بكل القضايا العربية الفاشلة. لبنان الطائف اليوم يؤيد حركة طالبان، يأسف للضحايا الأفغانية المسالمة، يستهجن الحرب على العراق لا بل يؤيد كل المجموعات الأصولية المتطرفة في التشدد الديني مثل: "الفليبين، الصومال، الباكستان، اليمن، السودان، الجزائر، الهند وأندونيسيا". نحن في لبنان الطائف، في الخندق الأمامي للإنتفاضة الفلسطينية وعلى رأسها حماس والجهاد الإسلامي، وكل أنواع "التعتير" من الزرقاوي ومن لفّ لفه. هذه هي سياسة لبنان الطائف في زمن أميل لحود وبمعنى آخر لبنان اليوم في هذا الزمان الرديء هو ضد أميركا، فرنسا وكل أوروبا وبخاصة مجلس الأمن الدولي وكل أشكال الحدائث العالمية والتكنولوجيا الحديثة وتبادل الثقافات وجميع أنواع التطور الذي غير المفاهيم في العالم. هذا هو العقل السوري ومنه يستمدّ أميل لحود سياسته الحالية.

توجد في لبنان عصابات مسلحة حتى الأسنان، تقوم بنشر دعواتها الأصولية التي تدعو إلى قتل الكفار والمشركين ومحاربة كل العالم الغربي الفاسد والملحد. لدينا أيضاً عصابة الأنصار وهي كوادر أصولية فلسطينية تطالب بتغيير معالم الدولة اللبنانية. لماذا لا تقوم دولة الطائف في زيارة إلى أحياء مدينة طرابلس وعمار والضنية وإلى جميع المخيمات الفلسطينية في لبنان لترى مراكز التدريب والتجمعات الأصولية التي تعمل على تخريج القتلة والسفاحين وتعمل على ترويح المخدرات والأفيون وتحلل اللواط وكل ذلك يجري تحت عيون ومراقبة قيادة مخابرات المحتل السوري.

سيعاني لبنان من وحدة قاتلة إذا إستمرّ سائراً في الركب السوري بخاصة إن أميركا وفرنسا ومجلس الأمن والأسرة الدولية أرسلوا إشارات تقوم على سيادة وحرية لبنان من نير المحتل السوري.

نأمل أن يفهم لبنان الطائف هذه الإشارات الجديدة التي ستجلب معها كل الأمان والطمأنينة، أو بوادر حديثة للموت البطيء...

لبّيك لبنان.

مسؤول الإعلام مركز سدني